إذا لم ترفع الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية

بيونغ يانغ تحذّر واشنطن.. وتلوّح بتعزيز ترسانتها النووية

حذّرت كوريا الشمالية، أمس السبت، من أنها قد تنعش سياسة الدولة التي تهدف إلى تعزيز ترسانتها النووية إذا لم ترفع الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد.

وأصدرت وزارة خارجية بيونغ يانغ، بيانا وسط شعور بـ«عدم الارتياح» بين واشنطن وسيؤول بشأن استخدام العقوبات والضغط من أجل جعل كوريا الشمالية تتخلى عن برنامجها النووي، حسب ما ذكرت صحيفة «آي بي سي».

وقال البيان إن «كوريا الشمالية يمكن أن تعيد سياستها (بيونغ جين) إلى تطوير قوتها النووية وتطورها الاقتصادي في نفس الوقت إذا لم تغير الولايات المتحدة موقفها»، وأضاف أن «تحسين العلاقات والعقوبات أمر غير متوافق، تعتقد الولايات المتحدة أن عقوباتها وضغطها المتكرر سيؤدي إلى نزع السلاح النووي، لا يمكننا المساعدة في الضحك على مثل هذه الفكرة الحمقاء».

وتابع «إذا استمرت الولايات المتحدة في التصرف بغرور دون إظهار أي تغيير في موقفها، بينما فشلت في فهم مطلبنا المتكرر بشكل صحيح، فإن كوريا الديمقراطية قد تضيف شيئا واحدا إلى سياسة الدولة لتوجيه كل الجهود للبناء الاقتصادي الذي تم تبنيه في أبريل(نيسان) الماضي»، مشيرا إلى ظهور كلمة «بيونغ جين» مرة أخرى، وتعني «التقدم المزدوج»، في إشارة إلى كوريا الشمالية باسمها الرسمي، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

ولم تشر بيونغ يانغ في تهديدها إلى التخلي عن المفاوضات النووية الجارية مع الولايات المتحدة، لكنها اتهمت واشنطن بعرقلة التزامات قمة يونيو الماضي في سنغافورة الهادفة إلى شبه جزيرة كورية خالية من الأسلحة النووية، دون أن توضح كيف ومتى سيحدث.

وبدوره، قال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز»، إنه يخطط لإجراء محادثات الأسبوع المقبل مع نظيره الكوري الشمالي، ولكنه لم يحدد مكان وتاريخ الاجتماع، الذي من المرجح أن يركز على إقناع كوريا الشمالية باتخاذ خطوات أكثر حزما نحو نزع السلاح النووي وتأسيس قمة ثانية بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون.

وأضاف «لا يزال هناك الكثير من العمل، لكنني واثق من أننا سنحافظ على الضغوط الاقتصادية حتى يفي الرئيس كيم بالتعهد الذي قطعه للرئيس ترامب في يونيو الماضي في سنغافورة».

ووصفت الوزارة رفع العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة كإجراء مشابه للتدابير الاستباقية والجيدة التي اتخذتها كوريا الشمالية، في إشارة إلى تعليقها من جانب واحد لإجراء اختبارات الصواريخ البالستية النووية وعبر القارات وإغلاق أرض التجارب النووية. وفي أعقاب سلسلة من التجارب النووية والصواريخ الاستفزازية العام الماضي، تحول كيم إلى الدبلوماسية عندما التقى ترامب بين ثلاث قمم مع رئيس كوريا الجنوبية مون جاي-إن، الذي ضغط بقوة من أجل إحياء الدبلوماسية النووية بين واشنطن وسيؤول. ومع ذلك، فإن كوريا الشمالية تلعب بقوة منذ القمة، وتصر على ضرورة رفع العقوبات قبل أي تقدم في المحادثات النووية، مما أثار الشكوك حول ما إذا كان كيم سيبتعد عن برنامج نووي قد يعتبره أقوى ضماناته للبقاء على قيد الحياة. وقبيل أول قمة له مع الرئيس مون في أبريل الماضي، قال كيم إنه «يتعين على البلاد أن تحول تركيزها إلى التنمية الاقتصادية حيث أن سياسة (بيونغ جين) حققت نصرا عظيما»، كما أعلن أن كوريا الشمالية ستوقف تجارب الصواريخ النووية بعيدة المدى.

وقامت كوريا الشمالية بتفكيك موقع التجارب النووية في مايو الماضي، لكنها لم تدع خبراء مراقبة الحدث للتحقق منه.

ويمثل البيان أول تهديد من قبل كوريا الشمالية باستئنافها لتجارب الأسلحة وأنشطة التطوير الأخرى، منذ أن أشار زعيمها كيم إلى سياسة دولة جديدة في أبريل الماضي.

كوريا الشمالية تهدد واشنطن باستئناف برامجها النووية

الأمم المتحدة تسعى لرفع العقوبات عن إريتريا بعد تحول موقف واشنطن

يستعد مجلس الأمن الدولي لرفع العقوبات عن إريتريا بعدما تراجعت الولايات المتحدة عن موقفها المطالب بتمديد الاجراءات بحق أسمرة رغم اتفاق سلام مع إثيوبيا، وفق ما أفاد دبلوماسيون الجمعة.

وتقدمت بريطانيا بمشروع قرار إلى المجلس الخميس يدعو إلى رفع الحظر على الأسلحة وجميع قرارات منع السفر وتجميد الأصول والعقوبات محددة الأهداف على إريتريا، وفق النص الذي حصلت وكالة فرانس برس على نسخة منه. وسيصوت المجلس على القرار المقترح بتاريخ 14 نوفمبر. وأكد دبلوماسيون أنهم يتوقعون أن يتم تبنيه بعد تغير الموقف الأميركي. ووقعت إريتريا وإثيوبيا اتفاق سلام في يوليو وضع حدا لعقدين من الأعمال العدائية بين البلدين وأدى إلى تحسن في العلاقات مع جيبوتي والصومال، ما ساهم بدوره بتحقيق الاستقرار في القرن الافريقي.

إلا أن الولايات المتحدة، مدعومة بفرنسا وبريطانيا، أصرت على أنه سيتعين على إريتريا إظهار تقدم في مجال احترام حقوق الإنسان قبل أن يتم رفع العقوبات المفروضة عليها. لكن هذا الموقف تبدل مؤخرا في تحول أشار بعض الدبلوماسيين إلى أنه ثمرة قرار صادر عن مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون الذي تعامل مع ملف النزاع بين إريتريا وإثيوبيا عندما كان مندوب واشنطن لدى الأمم المتحدة وفرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على إريتريا في 2009 لاتهامها بدعم حركة الشباب الصومالية الإسلامية. لكن مشروع القرار أقر بأن مراقبي الأمم المتحدة «لم يعثروا على أي دليل قاطع يثبت أن إريتريا تدعم حركة الشباب».

ولطالما نفت الحكومة الإريتيرية الاتهامات بأنها تدعم الحركة الصومالية بينما وصف وزير الخارجية عثمان محمد صالح العقوبات بأنها «غير مبررة» خلال خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر.

وسيتم رفع العقوبات والحظر على السلاح يوم تبني القرار، بحسب النص.

روسيا ترفض العقوبات الأميركية ضد إيران وتصفها بالهدامة

ترامب: الاتفاق النووي الإيراني «فشل في تحقيق هدفه الأساسي»

قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن الاتفاق النووي الإيراني «الشنيع والأحادي الجانب» فشل في تحقيق «هدفه الأساسي» المتمثل في أن يعطل بشكل دائم جميع الطرق المؤدية إلى امتلاك طهران قنبلة نووية. وأضاف ترامب في بيان الجمعة ان الاتفاق النووي لم يفعل كذلك شيئا من أجل التصدي «للأفعال الخبيثة» للنظام الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

وأشار الى ان غدا الاثنين سيشهد اكتمال عملية إنهاء مشاركة الولايات المتحدة في الاتفاق النووي الإيراني «المروع» الى جانب عودة المجموعة الأخيرة من العقوبات التي رفعت بموجب الاتفاق للدخول الى خير النفاذ. وأوضح أن هدف الولايات المتحدة من ذلك هو «إجبار» النظام الإيراني على خيار واضح وهو «إما التخلي عن سلوكه التدميري أو الاستمرار على الطريق نحو كارثة اقتصادية». وأشار إلى أن العقوبات الاميركية ستستهدف الإيرادات التي يستخدمها النظام الإيراني في «تمويل برنامجه النووي وتطويره وانتشار الصواريخ الباليستية وإذكاء نار الصراع الإقليمي ودعم الإرهاب وإثراء قادته».

واكد ترامب ان «هذه الاجراءات الى جانب 19 جولة من العقوبات منذ يناير 2017 تمثل أشد عقوبات فرضتها الولايات المتحدة ضد إيران وقد كان لها بالفعل تأثير مدمر على الاقتصاد الإيراني». وأشار إلى أنه يريد «أن يكون واضحا» في أن تحركات الولايات المتحدة تستهدف النظام الإيراني «وسلوكه المهدد» وليس الشعب الإيراني «الذي عانى طويلا». وأضاف انه «لهذا السبب نعيد التأكيد على أن بيع الأغذية والأدوية والأجهزة الطبية والسلع الزراعية إلى إيران كان منذ فترة طويلة ولا يزال معفوا من العقوبات».

وطالب الرئيس الأميركي النظام الإيراني «بالتخلي عن طموحاته النووية وتغيير سلوكه المدمر واحترام حقوق شعبه والعودة بحسن نية الى طاولة المفاوضات» مؤكدا سعي واشنطن للتعاون مع حلفائها وشركائها في هذا الجهد.

وذكر أن الولايات المتحدة «لا تزال منفتحة أمام التوصل إلى اتفاق جديد أكثر شمولا مع إيران يقطع إلى الأبد طريقها أمام امتلاك سلاح نووي» كما يواجه جميع نواحي «أفعالها الخبيثة» مؤكدا انه «حتى ذلك الحين ستبقى عقوباتنا التاريخية سارية المفعول». من جانب آخر، دانت روسيا السبت حزمة العقوبات الاميركية الجديدة ضد ايران مؤكدة انها ستواصل العمل على توسيع اطر التعاون مع طهران. وقالت الخارجية الروسية في بيان ان روسيا ترفض العقوبات «الهدامة» الاحادية الجانب ضد ايران مشيرة إلى أنه يجري فرضها خارج نطاق مجلس الامن «وتدويلها بحيث تمس مصالح دول أخرى». واضاف البيان ان حزمة العقوبات الاميركية ضد ايران تهدف الى تقويض الجهود الرامية للحفاظ على الاتفاق النووي مع طهران معربا عن القلق حيال ممارسات واشنطن التي تهدف الى «تخريب المعاول القانونية الدولية في مجال عدم الانتشار والرقابة على التسلح».

واعتبر البيان العقوبات الاميركية «ضربة اضافية قوية لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية والتي تتشدق واشنطن بضرورة صونها».

واضاف «اذا كانت واشنطن مهتمة كما تدعي باجراء مفاوضات مع ايران فيجب عليها التخلي عن سياسة ممارسة الضغوط على طهران ومحاولة اثارة التوتر داخل ايران وادراك ان التجربة الماضية برهنت عدم جدوى ممارسة الضغوط حيال هذا البلد». ولفت إلى ان الاتفاق النووي مع ايران «اثبت فعاليته» وان الوكالة الدولة للطاقة الذرية اكدت تمسك ايران بالتزاماتها معربا عن دعم روسيا للجهود المهنية التي تبذلها هذه الوكالة في مجال اجراءات الرقابة والتفتيش التي تنفذ بشكل كامل والتي تؤكد على الطابع السلمي للبرنامج النووي الايراني.

وحث البيان المجتمع الدولي على العمل من اجل الحيلولة دون تقويض الاتفاق النووي مع ايران والذي يعد ثمرة لجهود استمرت سنوات طويلة و«عدم الاستجابة لضغوط دولة واحدة تنتهك هي نفسها قواعد القانون الدولي».

وشدد على ان الاتفاق النووي مع ايران الذي تم دعمه بقرار مجلس الامن رقم 2231 «يملك مخزونا كافيا للثبات وان الاطراف المعنية بهذا الاتفاق قادرة على تجاوز المصاعب الحالية». واكد البيان ان روسيا «ستفعل كل ما هو ضروري» من اجل الحفاظ وتوسيع اطر التعاون التجاري والاقتصادي والمالي مع ايران رغم العقوبات الاميركية.

مقتل جندي أميركي في هجوم بكابول

الرئيس الأفغاني أشرف غني سيترشّح لولاية ثانية

وقال المتحدّث باسم الرئاسة شاه حسين مرتضوي لوكالة فرانس برس «بوسعي أن أؤكّد أن الرئيس أشرف غني سيسعى لإعادة انتخابه في العام المقبل».

وغني الذي تولّى الرئاسة في 2014 إثر انتخابات أثارت الكثير من الجدل سيخوض الاستحقاق المقبل كمرشّح قادر على إنهاء الحرب التي تمزّق البلاد منذ 17 عاما، مستندا في ذلك إلى الجهود التي يبذلها راهنا في إطار محادثات السلام التي تشارك فيها الولايات المتحدة وحركة طالبان.

والرئيس الأفغاني الذي اختار في انتخابات 2014 الزعيم الأوزبكي المثير للجدل عبد الرشيد دوستم لمنصب نائب الرئيس، لم يعلن بعد مع من يريد أن يتحالف هذه المرة.

ومن غير المعروف أيضا من سيترشّح ضده في الانتخابات المقرّر إجراؤها في 20 أبريل. ومن بين أبرز المرشّحين المحتملين لمنافسة غني رئيس الحكومة عبد الله عبد الله ومستشار الأمن القومي السابق محمد حنيف أتمار.

كذلك فإنّ عطا محمد نور، الحاكم السابق لولاية بلخ الذي اندلعت بينه وبين غني أزمة سياسية طويلة في الربيع الماضي بسبب رفضه الاستقالة، أعلن في الماضي رغبته في خوض الاستحقاق الرئاسي.

من جهة أخرى، قالت روسيا السبت، إن الرئيس الأفغاني أشرف غني وافق على إرسال مجموعة من السياسيين الكبار إلى محادثات سلام في موسكو سيحضرها وفد يمثل حركة طالبان.

وعرضت روسيا في أغسطس الماضي، إجراء محادثات سلام متعددة الأطراف في موسكو، ودعت 12 دولة وطالبان لحضور قمة في الشهر التالي، لكن الاجتماع تأجل بعد رفض غني الدعوة على أساس أن المحادثات مع الحركة ينبغي أن تكون بقيادة الحكومة الأفغانية.

وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان إنه «تم تأكيد أن المحادثات ستجري في 9 نوفمبر الجاري»، وأضافت «ستكون أول مرة يحضر فيها وفد من المكتب السياسي لطالبان بالدوحة اجتماعا دوليا رفيع المستوى كهذا».

ودعت الوزارة عددا من الدول الأخرى لإرسال ممثلين عنها، بينها الهند وإيران وباكستان والصين والولايات المتحدة.

من جهة أخرى، قُتل جندي أميركي وأصيب آخر في كابول أمس السبت، في «ما يبدو أنه هجوم من الداخل»، في أحدث هجوم من نوعه يستهدف القوات الدولية في أفغانستان، بحسب ما أعلن حلف شمال الأطلسي.

وقالت بعثة الحلف الإطلسي في بيان، إن «التقارير الأولية تشير إلى أن المهاجم عنصر في قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية»، مشيرة إلى أنه قُتل بأيدي «قوات أفغانية أخرى».

أعلنت الرئاسة الأفغانية السّبت أن الرئيس أشرف غني سيترشّح لولاية ثانية في الانتخابات المقرّرة في أبريل 2019.

ميدانيا، قتل 21 مسلحا في اشتباك دموي بين عناصر حركة طالبان وتنظيم داعش بإقليم ننكارهار شرق أفغانستان، طبقا لما ذكرته وكالة «خاما برس» الأفغانية للأنباء السبت.

وذكر فيلق «سلاب 201»، التابع للجيش الأفغاني في الشرق في بيان، أن أحدث اشتباك اندلع في بلدة زاوا بمنطقة خوجياني.

وأضاف البيان أن 21 مسلحا قتلوا خلال الاشتباك، من بينهم 18 من طالبان و3 من داعش.

ولم تعلق الجماعات المتشددة المسلحة المناهضة للحكومة، من بينها طالبان على التقرير حتى الآن.

وكان إقليم ننكارهار من بين الأقاليم الهادئة نسبيا شرق أفغانستان، لكن الوضع الأمني في بعض من مناطقه النائية تدهور خلال السنوات الأخيرة.

وينشط مسلحو طالبان وداعش في بعض مناطق إقليم ننكارهار، وغالبا ما يحاولون تنفيذ أنشطة إرهابية.

جنود أميركيين في أفغانستان

مقتل شخصين وإصابة 6 في حادث إطلاق نار بولاية فلوريدا الأميركية

قالت تقارير إخبارية ان شخصين قتلا وأصيب ستة اخرون اثر اطلاق مسلح النار في مركز لتعليم اليوغا بمدينة (تالاهاسي) في ولاية (فلوريدا) الأميركية.

وقالت شرطة (تالاهاسي) في تغريدة عبر حسابها الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي (تويتر) إنها تحقق في الحادث الذي وقع مساء الجمعة فيما دعت الى تجنب الوجود بالمنطقة.

ونقلت التقارير عن مسؤول بالشرطة القول في تصريحات صحفية إنه يبدو كذلك ان المسلح أطلق النار على نفسه رافضين في الوقت نفسه الإفصاح عن هويته. وأضافت أن مطلق النار تصرف بمفرده وأن دافع الهجوم ما زال غير معلوم.

أوباما يحذر من تداعيات «عميقة» عقب الانتخابات التشريعية

حذر الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما من التداعيات «العميقة»، على حد وصفه، للانتخابات التشريعية التي ستجرى في السادس من الشهر الجاري على مستقبل الولايات المتحدة، داعيا إلى «المشاركة في التصويت».

وقال أوباما في فعالية بمدينة أتلانتا في ولاية جورجيا الجمعة، لدعم الديمقراطيين في الانتخابات المذكورة: «الولايات المتحدة في مفترق طرق فمصير التأمين الصحي لملايين الأشخاص في أوراق الاقتراع»، محذرا من أن «شخصية» الولايات المتحدة في خطر. وشدد الرئيس السابق على «إمكانية الاتحاد للعمل من أجل البلد دون الاهتمام بكيفية النظر إلى أنفسهم (كبشر) ولا بماهية ألقابهم ولا بكيفية وصول آبائهم إلى الولايات المتحدة».

ودون الإشارة إلى الرئيس الحالي دونالد ترامب، حذر أوباما من مخاطر استمرار تفشي الخطاب الحالي ضد التعددية العرقية والدينية والجنسية.

وبهذا أعرب أوباما عن دعمه للمرشحة الديمقراطية ستاسي أبرامز التي تتعادل كفتها افتراضيا مع الجمهوري بريان كيمب الذي انتقده أوباما بسبب إلغاء آلاف الأصوات وغالبيتها لفئات الأقلية من القوائم الانتخابية لاختلاف التوقيعات.

ووفقا لأحدث بيانات لشركة (تارغيت سمارت)، فإن ولاية جورجيا شهدت زيادة ملحوظة في عدد الناخبين بين 19 و28 عاما.